

هناك ثورة ولما كان هناك ناثرون .

باسم من وما ثار المسح ومحمد ولوثر و كارل
ماركس ؟ ان الايديولوجية الانقلابية لا تنبع من
فوق ، من السماء ، - انها ما تكون الثورة قد
قامت باسمه ، وما يعطي للثورة الزخم والدفق
الحيوي اللازم .

الكتاب عرض للايديولوجيات الثورية في
التاريخ . اما الايديولوجية المطلوبة فغائبة .
ان تحرير الانسان العربي يتوقف في رأي المؤلف
على كشف الايديولوجية الانقلابية وعلى تحريره من
فلسفة الحياة التي عبرت عن الوجود التقليدي .
فمشكلة المؤلف اذاً ليست في كشف ايديولوجية
انقلابية فحسب ، بل في معرفة غاية هذا الصراع
القائم بين وجود لم تتوضح معالمه بعد ووجود قائم
كامل الاسس راسخ البنيان .

لقد انتصرت الايديولوجيات الانقلابية في
التاريخ لانها كانت تحمل بين طياتها حلاً لمشكلة
الوضع البشري في عصرها . وكانت بذلك قابلة
للبقاء . لكن التاريخ لا يعيد نفسه مرتين في مظهر
واحد . وسنة الانقلابات تؤدي الى الوصل ما بين

الثورة والبناء ، لكنها لا تعيد الثورة نفسها ولا
البناء نفسه : والا لما كانت لنا حاجة الى انقلابات
متعددة وربما كفانا انقلاب واحد حتى يستقيم
الوضع البشري .

بقي ان الايديولوجية التي تنتفي منها سنة
الايديولوجيات هي نشاط مستحيل ، او انها نشاط
لا يؤدي الى نتيجة . والايديولوجية التي لا تكشف
عن نفسها منذ اول الطريق لا تكون مخلصة قادرة
على ان تتجاوب والبناء الاجتماعي . وعلى
الايديولوجية ان تعين هويتها ، والا لما عرفها الناس .
ولعله من التجني ان نقول ان كتابا كهذا لم
يغن المكتبة العربية . لقد حاول فيه مؤلفه ان
يخطو الخطوة الاولى في كشف نواحي الايديولوجية
الانقلابية . وقيمة هذه المحاولة انها باب الى افق
اوسع ومادة اغزر ، لا في عرض نظريات فلاسفة
التاريخ بل في تعميق هذه النظريات وابقاء ما فيها
من امور حسنة للايديولوجية الجديدة . وان
كانت هذه الايديولوجية قوية ثابتة مركوزة ،
قدردت على البقاء .

جوزيف ابو جودة

الوثائق العربية ١٩٦٣

دائرة الدراسات السياسية ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، ١٩٦٤

بغير لغتها الاصلية .

اما فيما يخص هذه المجموعة بالذات ، فقد
اثار ناشروها عددا من هذه القضايا في التقديم
القصير الذي رافقها ، فذكروا انها تقتصر على دول
الشرق العربي وعلى المصادر العربية دون غيرها ،
« رغبة في الا يكون اتساع نطاق المجموعة على
حساب غزارة مادتها » . كذلك يبينوا انه « لم
يقصد لهذه المجموعة ان تشمل كافة الوثائق الهامة
حق للدول المقتر علىها ، فقد اخرجت عددا من
نطاقها ، مثلا ، التشريعات والمراسم والقوانين
الادارية والفنية البحتة ، وكذلك اخرجت
المعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف بين الدول

اصدرت دائرة العلوم السياسية والادارة العامة
في جامعة بيروت الامريكية هذا المجلد الضخم
المحتوي سجلا للوثائق العربية لعام ١٩٦٣ . وقد
اوضحت في تقديمها لهذه المجموعة من الوثائق انها
تعتبرها متممة « للوقائع العربية » التي تصدر عنها
في اربعة اجزاء سنويا .

والواقع ان اصدار مجموعة سنوية من الوثائق
يواجه عدداً من الاسئلة المهمة ، وهي : نطاق البلاد
التي تتناولها الوثائق ، ونطاق البلاد التي نشرت
فيها الوثائق في الاصل ، والاختيار فيما بين الوثائق
نفسها ، والتحقق من صحتها قبل نشرها ، وترجمة
هذه الوثائق من لغة الى اخرى اذا كانت منشورة

العربية من ناحية والدول غير العربية من الناحية الاخرى» .

الا ان محوري الوثائق ، (رغم تضييقهم للنطاق العام للمجموعة جغرافيا ، بقصره على دول المشرق العربي ، وموضوعيا ، بقصره على ما يصدر في البلاد العربية وحدها مما يعكس « التطورات السياسية الداخلية في الدول العربية العدة ، والتطورات في العلاقات بين هذه الدول ذاتها ») ، وسعوا تفسيرهم لهذا النطاق المحدد نفسه بحيث لم يتقيدوا « بالمفهوم التقليدي القانوني للوثائق اعتبروا التصاريح ، والخطب ، والمقابلات ، والبيانات ، والبرامج الحزبية وغيرها ، كلها وثائق هامة ، واردة في هذا الصدد » .

ان اصدار سجل سنوي للوثائق العربية عمل مشكور ، تستحق عليه دائرة العلوم السياسية اطيب الثناء ، اذ انه يسهل مهات الباحث في التطورات المعاصرة للوطن العربي ، سواء اكان هذا الباحث مؤرخا ، ام محلا سياسيا ، ام مراقبا للتطورات الفكرية ، بان يضع امامه في مجلد واحد ، وثائق متناثرة في آلاف النشرات ، عبر ايام سنة كاملة من الزمن . وتزداد قيمة مثل هذه المجموعة كلما كانت اسس اختيار الوثائق المتضمنة فيها اوسع واشمل ، وأبعد عن اي ميل محدد . ولا شك في ان مجموعة الوثائق هذه تستحق التقدير من هذه الناحية ، فلقد نشرت وثائق فترة مليئة باعنف الجدل ، دون محاولة للانتقاء التحيز ، كما ان شمولها للخطب والتصريحات الصحفية ، ولوقائع المحادثات ، قد زاد كثيرا في مرأى الصورة التي تصورها .

الا ان لنا مع ذلك الملاحظات التالية :

اولا ، نأمل الا تقتصر المجموعات القادمة على دول المشرق العربي .

ثانيا ، نأمل ان تتناول الوثائق المهمة الصادرة خارج البلاد العربية ، كمناقشات المجالس النيابية في الدول الكبرى حول شؤون البلاد العربية ، وتصريحات زعماء هذه الدول وكتابات الصحف ذات الطابع الرسمي (صحف الدول الاشتراكية) .

ثالثا ، وهذا امتداد للنقطة المتقدمة ، نأمل الا تقتصر المجموعات التالية على الامور الداخلية الخاصة بكل دولة عربية ، وعلى علاقات الدول العربية فيما بينها ، بل تتناول علاقاتها الدولية ايضا .

ونلاحظ بهذه المناسبة ان جانبا من الوثائق المنشورة يدخل فعلا في نطاق العلاقات الدولية . مثلا البيان المشترك عن محادثات الرئيس عبد الناصر مع الرئيس هماماني ديوري رئيس حكومة النيجر (وثيقة ١٢١) ، وخطاب الرئيس السابق ابراهيم عبود في اجتماع وزراء مالية افريقيا (وثيقة ١٥٥) ، والبيان المشترك عن محادثات الرئيس عبد الناصر مع هيلاسلامي (٢٤٦) ، ومع شوان لاي (٢٨٢) ؛ هذه كلها وثائق تدخل في باب العلاقات الدولية ، ولا نرى سببا لانتقائها هي ، من دون مجموع وثائق العلاقات الدولية ، ونشرها في المجموعة . ولا نعتبر ان وقوع الحوادث المتصلة بها في بلد عربي يشكل سببا يدعو الى معاملتها باسلوب مختلف عن معاملة الوثائق الاخرى المتصلة بالعلاقات الدولية ، والمتصلة بحدوث يقع خارج البلاد العربية .

رابعا ، في المجموعة وثيقة لا نرى سببا لنشرها ، وهي قصيدة الفريق الركن صالح مهدي عماش (١٥٩) ، فلئن كانت تشكل جانبا من شخصية الفريق الشاعر ، نأظمها ومنشدها ، فهي لا تشكل جزءا من الاحداث .

خامسا ، لقد تجنب محررو الوثائق تحديد موضوع لها ، مما انعكس على عنوان المجموعة حين دعوا « الوثائق العربية » . الا ان جميع وثائقها تقريبا هي وثائق سياسية . (حتى خطاب الرئيس عبد الناصر في مهرجان العلم السنوي - وثيقة ٢٨١ - يدخل في باب الفكر السياسي) ؛ وعلى ذلك فاننا نرى انه كان من الاولى تحديد المجال السياسي موضوعا للمجموعة ، ودعوتها « الوثائق العربية السياسية » .

برهان الدجاني